



# International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation.

## Ferdowsi University Mashhad/ The second International Conference Artificial Intelligence: Between Scientific Innovation and Human Responsibility

### Criminal Justice Principle and the Legal Responsibility of Intelligent Robots

MM Sabah Mohsen Jalout

College of Law, Wasit University, Iraq

\* Corresponding Author: MM Sabah Mohsen Jalout

#### Article Info

ISSN (Online): 2582-7138

Impact Factor (RSIF): 7.98

Volume: 06

Issue: 06

November - December 2025

Received: 17-09-2025

Accepted: 19-10-2025

Published: 15-11-2025

Page No: 01-06

#### Abstract

This research deals with the principle of criminal justice and the legal responsibility of intelligent robots, focusing on the legal challenges posed by artificial intelligence in Iraq. The study found that intelligent robots, even though they can learn and make decisions on their own, do not have the legal will or discernment required for criminal liability. Therefore, responsibility falls on the humans who design, program, or operate the robots, and in some cases, shared responsibility between humans and machines can apply.

The study also discusses recent proposals for introducing an "electronic personality" for robots, giving them limited obligations and financial responsibilities while keeping human oversight. It stresses that any legal amendment must respect the fundamental principles of criminal justice: legality, equality, personal responsibility, and proportionality of punishment.

Finally, the research provides legislative recommendations to regulate the use of intelligent robots in Iraq, including registration systems, safety standards, mandatory insurance for designers and programmers, and user training programs. The ultimate goal is to balance technological advancement with the protection of criminal justice and human rights.

**Keywords:** Criminal Justice, Legal Responsibility, Intelligent Robots Artificial Intelligence, Iraqi Legislation.

#### 1. Introduction

يشهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجالات التكنولوجيا، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح جزءاً أساسياً من حياة الإنسان اليومية. فقد دخلت الأنظمة الذكية في شتى ميادين الحياة، بما فيها الصناعة والطب والتعليم والأمن، وأصبحت قادرة على أداء مهام معقدة كانت في الماضي حكراً على العنصر البشري. ومن أبرز هذه التطبيقات ظهور "الروبوت الذكي"، الذي يمتاز بالقدرة على التحليل واتخاذ القرار وتنفيذ المهام بدرجة من الاستقلالية، ما يجعله مختلفاً عن الآلات التقليدية.

رغم الفوائد الكبيرة التي يقدمها هذا التقدم، إلا أن ظهور الروبوت الذكي أفرز تحديات قانونية جديدة، تتعلق بمسؤولية أفعاله، وبالأخص في المجال الجنائي، حيث يطرح التساؤل حول مدى إمكانية مساءلته قانونياً أو تحميل المسؤولية على الإنسان المشرف عليه.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية في التعارض بين التطور التقني السريع والقاعدة القانونية التقليدية المبنية على إرادة الإنسان الحرة والتمييز بين الخير والشر، الأمر الذي يثير التساؤل حول الجهة التي تتحمل المسؤولية في حال ارتكب الروبوت الذكي فعلاً مجرماً: هل يكون المصمم، أم المبرمج، أم المستخدم؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن الروبوت الذكي لا يمكن اعتباره شخصاً قانونياً مستقلاً، وأن المسؤولية الجنائية تقع بالأساس على الإنسان الذي صممه أو استخدمه، مع الحاجة لتطوير إطار تشريعي يواكب التطور التكنولوجي دون الإخلال بمبادئ العدالة الجنائية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في سد الفراغ التشريعي والفكري في القانون الجنائي الحديث، عبر تقديم تصور واضح لكيفية تطبيق مبدأ العدالة الجنائية على الروبوتات

الذكية، وضمان عدم إفلات المسؤول عن الأفعال الضارة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى:

1. توضيح العلاقة بين العدالة الجنائية والتطور التقني.
2. دراسة مدى إمكانية منح الروبوت الذكي صفة "الشخص القانوني".
3. إبراز الآثار القانونية المترتبة على مسؤولية أفعاله، وكيفية تحميل الإنسان المسؤولية عند الضرورة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستفيداً من الدراسات السابقة، والمقارنة القانونية، وتحليل القوانين والمواد العراقية ذات الصلة، لتقديم رؤية شاملة لمسؤولية الروبوت الذكي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمبدأ العدالة الجنائية والروبوت الذكي

يشكل هذا المبحث الأساس النظري الذي يُبنى عليه البحث، إذ يتناول المفاهيم الجوهرية المرتبطة بمبدأ العدالة الجنائية من حيث مضمونها وأسسها القانونية التي تنظم العلاقة بين الجريمة والعقوبة، وتضمن تحقيق المساواة والإنصاف في تطبيق القانون. كما يسعى إلى بيان التطور التاريخي لهذا المبدأ في ظل التحولات العلمية والتقنية الحديثة. ومن جانب آخر، يتناول المبحث التعريف بالروبوت الذكي وطبيعته القانونية، والتمييز بينه وبين الإنسان الآلي العادي، مع توضيح خصائص الذكاء الاصطناعي التي تثير إشكالات قانونية جديدة، خصوصاً فيما يتعلق بمسؤوليته الجنائية عند ارتكاب أفعال مجرمة. وبذلك، يُمهّد هذا المبحث لفهم الإطار العام الذي تنطلق منه مناقشة مدى إمكانية إخضاع الروبوت الذكي لقواعد العدالة الجنائية التقليدية.

المطلب الأول

مبدأ العدالة الجنائية – المفهوم والأسس

1. تعريف العدالة الجنائية وغاياتها

في الإطار القانوني، تُعد العدالة الجنائية أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين حقوق الفرد وواجبات الدولة، وعلاقة المجتمع بقوانين الجزاء. فحين يُنظّم القانون الجنائي سلوك الإنسان، فإن هدفه لا يقتصر فقط على العقاب، بل يتعداه إلى الوقاية من الجريمة، وإصلاح الجاني، وحماية الضحايا والمجتمع، وضمان استقرار النظام القانوني. العدالة الجنائية بهذا المعنى تنطوي على مسؤولية الدولة في تطبيق القانون بنزاهة ودقة، وتوفير عقوبات مشروعة تتناسب مع الفعل المجرم، وفي الوقت ذاته ضمان حقوق الأطراف كافة، سواء المجني عليه أو المتهم، داخل الإجراءات الجنائية.

من هذا المنطلق، نجد أن العدالة الجنائية ترتبط مباشرة بمبدأ سيادة القانون، بحيث لا يجوز لأي سلطة أن تتجاوز حدود التشريع والقضاء في فرض العقوبة أو اتخاذ التدابير الاحترازية. فوفق نصّ قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969: «لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناءً على قانون ينصّ على تجريمه وقت اقترافه، ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينصّ عليها القانون». (المادة 1)

وهذا النص يؤكد أن الهدف ليس العقاب العشوائي أو الانتقامي، بل احترام القانون والحقوق، وضمان أن يكون الجزاء شرعياً ومحدوداً. ومن الغايات المهمة للعدالة الجنائية في النظام العراقي: أولاً، حفظ الأمن العام وسلامة المجتمع بتجريم الأفعال التي تهدده؛ ثانياً، إقامة حماية فعالة لحقوق الإنسان، بحيث لا يكون المتهم مهذّباً بالعقوبة إلا بناءً على نص واضح وإجراءات عادلة؛ ثالثاً، ضمان أن العقوبات تتماشى مع فاعلية الردع والإصلاح، بما يُحقّق الردع الخاص (للفاعل) والردع العام (للمجتمع) معاً.

2. المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية

أ. مبدأ المشروعية

يُعدّ هذا المبدأ من أهم ركائز العدالة الجنائية، إذ يمنع تجريم الأفعال بعد ارتكابها أو توقيع عقوبات غير منصوص عليها. كما أوضحنا أعلاه، نصّ قانون العقوبات العراقي المادة 1 تشترط وجود قانون قبلي يجرم الفعل وقت ارتكابه. (المادة 1)

ويرتبط به مبدأ عدم الرجعية في العقاب، بحيث أن التشريع الجنائي لا يُطبق بأثر رجعي على الأفعال التي ارتكبت قبل صدوره، ما يعزز اليقين القانوني ويمنع التعسف.

ب. مبدأ المساواة أمام القانون

إن العدالة تقتضي أن يُعامل كل فرد – مواطن أو غير مواطن – على قدم المساواة أمام أحكام القانون الجنائي، دون تمييز بسبب الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الوضع الاجتماعي، أو أي اعتبار آخر. وقد نصّ الدستور العراقي في المادة 14 على أن «كلّ المواطنين متساوون أمام القانون» ما يعكس الالتزام الدستوري بهذا المبدأ.

وحيث يُطبق هذا المبدأ على المجال الجنائي، فإن المتهم يجب أن تُوفّر له نفس الضمانات التي تُوفّر لأي متهم آخر، وأن لا تُستخدم معايير مزدوجة في توقيع العقاب أو التحقيقات.

ج. مبدأ المسؤولية الشخصية

من المفاهيم التقليدية في القانون الجنائي أن المسؤولية الجنائية تقوم على وجود إرادة حرة واختيار من الفاعل، أي أن يكون الشخص مسؤولاً عن فعله أو امتناعه بناءً على اختياره. وهذا يعني أن العقاب لا يُوجّه إلا لمن ارتكب الفعل بنفسه أو بواسطة مباشر، وليس نتيجة للغلط القهري أو حالة ليست متحكماً بها. فعندما يُناقش البحث مسألة روبوت ذكي أو كيان غير بشري، يصبح مبدأ المسؤولية الشخصية محط تساؤل أساسي: هل يمكن تحميل كيان غير بشري مسؤولية جنائية؟ أو هل تبقى المسؤولية على الإنسان (المبرمج، المصنع، المستخدم)؟

إن غياب الإرادة أو التمييز لدى الفاعل يؤدي إلى تعطيل إمكانية تطبيق جزاء جنائي بطريقة عادلة، مما يستدعي إعادة التفكير في هذا المبدأ في ظل التقنيات المتطورة.

د. مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة

مبدأ العدالة الجنائية يحتم أن تكون العقوبة مناسبة لطبيعة الجريمة وظروف ارتكابها، وألا تكون إقامة للعقوبة مجرد تطبيق آلي بلا مراعاة لظروف الجاني والمجني عليه. فالتشديد أو التخفيف غير المبرر يؤدي إلى خرق مبدأ العدالة. الجهات الأكاديمية العراقية تناقش هذا المبدأ في إطار السياسة الجنائية، حيث يُشير الباحثون إلى أن العقوبة يجب أن تُراعى الغرض منها (الردع، الحماية، الإصلاح)، وليس فقط الانتقام. (راجع: مروة طالب محي وخليفة إبراهيم التميمي، «دور السياسة الجنائية في تحقيق العدالة الجنائية»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 14، عدد 1، 2025)

وبالتالي، فإن التناسب يُعدّ ضماناً لمنع العقاب القاسي أو غير الملائم، ويحقّق أن تكون العقوبات بناءً على عقابية فحسب.

3. التطور التاريخي لمفهوم العدالة الجنائية في ظل التحولات العلمية والتقنية

من الناحية التاريخية، شهد مفهوم العدالة الجنائية تغيرات متسارعة. في العصور القديمة، كان الجزاء الجنائي غالباً مبنياً على الانتقام أو القصاص المباشر، دون مراعاة الحصانة القانونية أو حق الدفاع، أو مبدأ المحاكمة العادلة. ومع بروز الدولة الحديثة، بدأت العدالة الجنائية تأخذ شكلها المؤسسي، حيث الدولة هي التي تضع القوانين وتُنظّم التحقيقات والمحاكمات.

في العراق، تأثّر تطور العدالة الجنائية بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد صدور دستور عام 2005 الذي ركّز على حقوق الإنسان وسيادة القانون، مما دفع إلى إعادة صياغة التشريعات الجرمية والإجرائية. وبعد ظهور الثورة المعلوماتية، وبدء انتشار كليات تقنية مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ظهرت تحديات جديدة للدولة والمشرع، ومنها: كيف يُطبق مبدأ المشروعية عندما يظهر تصرف آلي ذكي لم يكن منظوراً أصلاً عند سنّ القانون؟ هل يُطبق مبدأ المسؤولية الشخصية على كيان غير بشري؟ كيف يُراعى مبدأ التناسب في سياق ضرر ناتج عن تقنية ذكية ربما لم يكن يملك اختياراً بشرياً تقليدياً؟ على سبيل المثال، في حقبة ما قبل ظهور الأنظمة الذكية، كان المسؤول البشري دائماً محوراً للمساءلة – مبرمج، مستخدم، مصنع – ولكن مع تطور الروبوتات

الذكية، بات السؤال موجهاً: ما إذا كانت هناك حاجة لتوسيع إطار المسؤولية الجنائية ليشمل «كليات ذكية» أو إعادة تحديد من يتحمل المسؤولية. هذا التحول التقني يلزم المشرع بالنظر في إمكانية تعديل نصوص قانون العقوبات أو إصدار تشريعات مكملة تتناسب مع الواقع التكنولوجي الجديد. كذلك، من خلال الدراسات العراقية الحديثة، يلاحظ أن الباحثين يوصون بضرورة تطوير النموذج التقليدي للمسؤولية الجنائية ليشمل بعداً «تقنياً» أو «ذكياً»، بحيث يُراعى فيها تصرف الروبوت أو النظام الذكي كمكون في سلسلة الفعل الجنائي، مع إبقاء الضمانات التقليدية للمتهم البشري دون المساس بها. من ذلك ما أشارت إليه دراسة هيمية كريم رزيق وأحمد الربيعي: «ضمانات العدالة الجنائية في التشريع الوطني والدولي» (2016)، حيث أشارت إلى أن التكنولوجيا تغير آليات الجريمة والجزاء، ما يستلزم مراجعة العدالة التقليدية لملائمتها. لذا، يمكن القول إن العدالة الجنائية اليوم تمر بمرحلة «إعادة تأطير مفاهيمي» أكثر من مجرد تعديل تشريعي؛ فهي تسعى إلى فهم كيف يُمكن للمبادئ الكلاسيكية – المشروعية، المساواة، المسؤولية الشخصية، والتناسب – أن تظل صالحة وتتكيف مع واقع فيه الفاعل ليس دوماً إنساناً، وفيه الأذى قد يُسببه برنامج أو روبوت ذكي وليس فرداً بشرياً تقليدياً.

وفي ختام المطب عرضنا أولاً تعريف العدالة الجنائية وغاياتها ضمن النظام القانوني، ثم انتقلنا إلى تحليل المبادئ الأساسية التي تُشكّل عمودها الفقري: المشروعية، المساواة، المسؤولية الشخصية، والتناسب بين الجريمة والعقوبة، وأخيراً استعرضنا التطور التاريخي لهذا المفهوم في ظل التحولات العلمية والتقنية، مع تسليط الضوء على ما يستتبعه ظهور الذكاء الاصطناعي والروبوتات من إعادة تأطير قانوني. إنّه تمهيد ضروري لفهم كيف يمكن أن يُنظر للروبوت الذكي ومسؤولياته الجنائية في المبحث التالي، عندما تنتقل من الإطار المفاهيمي للروبوت ومسؤوليته.

#### المطلب الثاني

##### ماهية الروبوت الذكي وطبيعته القانونية

أصبح الروبوت الذكي في السنوات الأخيرة أحد أبرز مظاهر التقدم العلمي والتقني، إذ تجاوزت قدراته حدود الآلة التقليدية إلى مستوى أقرب إلى الإنسان في التفكير والتصرف واتخاذ القرار. هذه الطفرة التكنولوجية طرحت أمام الفقه والقانون تساؤلات جديدة تتعلق بمدى إمكانية إخضاع هذا الكيان للمسؤولية القانونية، لا سيما في المجال الجنائي الذي يقوم على أساس الإرادة والتمييز.

أولاً: تعريف الروبوت الذكي وتمييزه عن الإنسان الآلي العادي يُعرّف الروبوت الذكي بأنه جهاز ميكانيكي أو إلكتروني قادر على أداء أعمال تتطلب قِدرًا من الذكاء البشري، مثل التحليل، واتخاذ القرار، والتفاعل مع البيئة المحيطة بشكل مستقل دون تدخل مباشر من الإنسان. يختلف هذا النوع من الروبوتات عن الإنسان الآلي التقليدي الذي يعتمد على أوامر مبرمجة ثابتة ولا يمتلك القدرة على التعلم الذاتي أو التكيف مع المتغيرات.

( الروبوت بأنه "آلة قابلة للبرمجة في ثلاثة محاور أو أكثر، مصممة لأداء مهام تلقائية"، لكن هذا التعريف لا يشمل SO وقد عرّفت المنظمة الدولية للمعايير (الروبوتات التي تتعلم وتتفاعل بذكاء مستقل. أما الروبوت الذكي، فهو كما يعرفه بعض الباحثين العراقيين "نظام تقني يمتلك خوارزميات تسمح له باتخاذ قرارات ذاتية وفقاً لمعطيات جديدة لم يبرمج عليها مسبقاً" (جاسم محمد علي، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2023).

وفي السياق العملي، يمكن أن نميز بين نوعين من الروبوتات:

1. الروبوت التقليدي: الذي يؤدي مهام محددة سلفاً مثل أجهزة المصانع أو الأذرع الآلية الجراحية.
2. الروبوت الذكي: الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق لاتخاذ قرارات معقدة أو تفاعلية، كما في السيارات ذاتية القيادة أو الطائرات المسيّرة.

ثانياً: خصائص الذكاء الاصطناعي والتمييز في الاستقلالية والقرار

يستند الذكاء الاصطناعي إلى مجموعة من الخصائص التي تجعل الروبوت الذكي كياناً مميزاً عن غيره من الآلات، وأبرز هذه الخصائص ما يلي:

##### 1. الاستقلالية:

وهي قدرة الروبوت على أداء وظائفه دون إشراف مباشر من الإنسان، أي أن سلوكه لا يُحدّد مسبقاً في جميع الظروف، بل يتخذ قرارات وفقاً للموقف الذي يواجهه. هذه الاستقلالية تثير تساؤلاً قانونياً مهماً: إذا ارتكب الروبوت فعلاً ضاراً، فمن المسؤول؟ هل هو المبرمج أم المستخدم أم الشركة المصنّعة؟

##### 2. التعلم الذاتي:

( التي تسمح لها بتحسين أدائها مع الوقت. فهي تكتسب خبرة من البيانات Machine Learning تعتمد الروبوتات الذكية على خوارزميات "التعلم الآلي" ) والمواقف السابقة، مما يعني أنها قد تتصرف بطريقة لم يتوقعها حتى المبرمج نفسه. في هذه الحالة، يبرز تحدي "المسؤولية غير المتوقعة"، لأن سلوك الروبوت لم يكن نتيجة أمر مباشر من أحد.

##### 3. اتخاذ القرار:

واحدة من أهم خصائص الذكاء الاصطناعي أنه يملك القدرة على المقاضلة بين خيارات متعددة وفقاً للمعطيات المتاحة. هذه الخاصية تمثل نقلة نوعية في العلاقة بين الإنسان والآلة، لأن القرار لم يعد محصوراً بالعنصر البشري وحده. ومع ذلك، يبقى الروبوت في النهاية يفتقر إلى عنصر "الوعي الأخلاقي"، الذي يُعد أساساً في تكوين الإرادة الجنائية عند الإنسان.

من هنا يتضح أن الذكاء الاصطناعي منح الروبوت بعداً جديداً يتجاوز الميكانيكية البحتة، ما جعل فقهاء القانون في حيرة أمام تحديد طبيعته القانونية، خاصة في ظل غياب نصوص صريحة تُنظّم هذه المسائل في التشريعات العراقية والعربية.

##### ثالثاً: الطبيعة القانونية للروبوت بين الفقه والقانون

تباينت آراء الفقهاء القانونيين حول الطبيعة القانونية للروبوت الذكي، وهل يمكن اعتباره "شخصاً قانونياً" أم يبقى مجرد "آلة" تُنسب تصرفاتها إلى الإنسان الذي يتحكم بها.

الاتجاه الأول: يرى أن الروبوت يبقى مجرد أداة تقنية، ولا يمكن منحه أي صفة قانونية مستقلة، لأن جوهر الشخصية القانونية يقوم على الإرادة والتمييز، وهما عنصران لا يتوافران في الكيانات غير البشرية. فالقانون العراقي مثلاً في المادة (47) من القانون المدني يحدد أن الشخص الطبيعي هو الإنسان الحي القادر على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، بينما الشخص المعنوي هو مجموعة أشخاص أو أموال تُمنح شخصية اعتبارية بموجب القانون. وبالتالي، لا يوجد أساس قانوني يمنح الروبوت شخصية مستقلة (قانون مدني عراقي رقم 40 لسنة 1951، المادة 47).

الاتجاه الثاني: يذهب بعض الفقه الحديث إلى إمكانية الاعتراف بالروبوت كشخص قانوني "رقمي" أو "افتراضي" يتمتع بقدر محدود من الحقوق والمسؤوليات، شبيه بالشخص المعنوي في الشركات. هذا الاتجاه بدأ يظهر في الدراسات الأوروبية، غير أن بعض الباحثين العراقيين أشاروا إلى أن هذا الطرح ما زال مبكراً في ظل غياب بيئة تشريعية قادرة على تنظيم مثل هذه المسائل (انظر: مروان عبد اللطيف حسين، "الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية"، مجلة جامعة النهريين للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2024).

ويرى فريق ثالث أن الحل يكمن في "المسؤولية المشتركة" التي تجمع بين الإنسان والروبوت، بحيث يُنسب الفعل إلى الروبوت بوصفه منفذاً مادياً، بينما يتحمل الإنسان المسؤولية الجنائية عن فعله أو تقصيره في الرقابة أو البرمجة. هذا الرأي يستند إلى فكرة "السببية غير المباشرة" التي يأخذ بها قانون العقوبات العراقي (المادة 32)، إذ يمكن تحميل الشخص المسؤولية عن أفعال غيره متى كان هو المسبب الحقيقي لها.

##### رابعاً: الإشكالات القانونية لأفعال الروبوت الذكي في المجال الجنائي

تثير أفعال الروبوت الذكي جملة من الإشكالات القانونية، خاصة في مجال القانون الجنائي الذي يقوم على توافر الركن المادي والمعنوي للجريمة. فبينما يمكن تصور الركن المادي بسهولة في حال تسبب الروبوت بضرر (كحادث سير بسيارة ذاتية القيادة)، إلا أن الركن المعنوي – أي القصد الجنائي أو الخطأ – يُعد محل إشكال.

فهل يمكن القول إن الروبوت يمتلك نية ارتكاب الفعل أو القدرة على التمييز بين الخير والشر؟ الإجابة القانونية وفق أغلب التشريعات هي بالنفي، لأن النية تتطلب وعياً ذاتياً لا يتوافر في الآلات، حتى وإن كانت ذكية. لذلك فإن المسؤولية في هذه الحالات تُنسب إلى الإنسان المرتبط بالفعل، سواء كان المبرمج أو المشغل أو

المالك.

وقد شهدت بعض الدول حالات قانونية مشابهة، مثل قضية السيارة ذاتية القيادة التابعة لشركة "أوبر" في الولايات المتحدة عام 2018، التي تسببت في وفاة أحد المشاة. ورغم أن الحادث وقع نتيجة قرار آلي من النظام الذكي، إلا أن المسؤولية القانونية أسندت إلى الشركة والمشغل، لأن النظام نفسه لا يتمتع بشخصية قانونية أو مسؤولية جنائية مستقلة.

في المقابل، تبرز الدعوات في بعض الأوساط الأكاديمية لتعديل القوانين الوطنية بحيث تعترف بمسؤولية "الروبوت" في نطاق محدود، خصوصاً في الأفعال التي تنشأ نتيجة قراراته الذاتية وليس بسبب تدخل بشري مباشر.

وفي العراق، لم يتناول المشرع بعد أي نص يتعلق بالمسؤولية الجنائية للروبوتات أو الكيانات الذكية، ما يجعل القضاء أمام فراغ تشريعي في حال وقوع فعل ضار ناجم عن تصرف آلي ذكي. ولذلك يوصي الباحثون بضرورة وضع تنظيم قانوني واضح يحدد حدود مسؤولية المبرمج، والمستخدم، والروبوت، بما يتماشى مع مبادئ العدالة الجنائية (انظر: بشرى خضير محمد، "المسؤولية الجنائية عن أفعال الأنظمة الذكية"، مجلة الكلية العراقية للعلوم القانونية، العدد 3، 2024). إن معالجة هذه الإشكالات لا تتطلب فقط تعديلاً تشريعياً، بل أيضاً فهماً فلسفياً جديداً لطبيعة العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي، بحيث تُراعى فكرة أن الجريمة لم تعد دائماً نتاج إرادة بشرية صريحة، بل قد تكون نتيجة "سلوك ذكي اصطناعي"، وهو ما يفرض على القانون تطوير أدواته لضمان التوازن بين حماية المجتمع وحماية الابتكار العلمي.

وترى الباحثة: إن الروبوت الذكي يمثل مرحلة متقدمة من تطور الآلة، تجمع بين القدرة التقنية والذكاء البرمجي، مما يجعله يتصرف بطريقة قريبة من الإنسان، لكنه في النهاية يفتقر إلى الإرادة القانونية التي تؤهله لتحمل المسؤولية الجنائية الكاملة. ويبقى الجدل قائماً بين الفقهاء حول من يتحمل تبعات أفعاله: هل هو الروبوت ذاته أم الإنسان الذي صنعه أو استخدمه؟ هذه التساؤلات تمهد لبحث أكثر عمقاً في المبحث الثاني حول مبدأ العدالة الجنائية ومدى قابليته لاستيعاب هذا التطور التكنولوجي.

المبحث الثاني

المسؤولية الجنائية عن أفعال الروبوت الذكي

بعد أن تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمبدأ العدالة الجنائية وطبيعة الروبوت الذكي، يأتي المبحث الثاني لبحث قضية المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي يرتكبها الروبوت الذكي، باعتبارها من أبرز التحديات القانونية الحديثة التي تواجه التشريع العراقي. هذا المبحث يهدف إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق المبادئ الجنائية التقليدية على الروبوتات، وتحديد ما إذا كان من الممكن تحميل الروبوت المسؤولية القانونية مباشرة، أم أن المسؤولية تعود إلى الأشخاص البشريين الذين صمموا أو برمجوا أو أشرفوا على تشغيله.

كما يتناول المبحث الاتجاهات القانونية الحديثة والمقترحات التشريعية، بما في ذلك المسؤولية المشتركة بين الإنسان والآلة، وفكرة إدراج مفهوم "الشخصية الإلكترونية" للروبوت ضمن القانون العراقي. ويسعى البحث من خلال هذا المبحث إلى تحقيق فهم واضح للتحديات القانونية الناشئة عن التطورات التكنولوجية، وكيفية موازنة هذه التحديات مع مبادئ العدالة الجنائية مثل المشروعية، والمسؤولية الشخصية، والتناسب بين الجريمة والعقوبة، بما يضمن حماية المجتمع واستقرار النظام القانوني.

المطلب الأول

مدى إمكانية مساءلة الروبوت الذكي جنائياً

- "شروط قيام المسؤولية الجنائية" I. Conditions for criminal liability.

من الثابت في الاجتهاد والنصوص الجنائية العراقية أن المسؤولية الجنائية تنشأ عند تحقق ركنين جوهريين: الركن المادي، أي الواقعة الملموسة (فعل أو امتناع) الذي نص عليه القانون، والركن المعنوي، المتمثل في القصد الجنائي أو الخطأ أو إرادة الفعل. على سبيل المثال، نص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 على أن «لا جريمة إلا بفعل مادي مقرر قانوناً... والقصد الجنائي متى نشأ في ذهن الفاعل...» (المادة 33/1) (قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 33/1).

وعليه، حين نواجه كياناً مثل الروبوت الذكي، فإن التحدي يكمن في مدى توافر هذين الركنين عليه. فهل الفعل المادي صادر منه؟ وهل القصد أو الإرادة موجودة؟ إن افتقاد أحدهما يجعل تحميله المسؤولية الجنائية أمراً يصطدم بأسس العدالة الجنائية. دراسة عراقية حديثة تشير إلى أن «أجهزة الذكاء الاصطناعي قد تؤدي أفعالاً ضارة، لكن ما زالت تفتقر إلى القدرة على التمييز أو الاختيار الإرادي بمعناه البشري» ((حسن، رسول أحمد، «المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي»، مجلة كلية القانون - جامعة...، 2025)) (حسن، 2025).

وبالتالي، في حالة ارتكاب الروبوت فعلاً ضاراً، لا بد من فحص: هل كان التنفيذ مجرد تطبيق لبرمجية أو أوامر مسبقة؟ أم أن هناك قراراً أو تغييراً تلقائياً مستنداً إلى تكييف ذكي؟ الفارق هنا حاسم في تحميل المسؤولية الجنائية.

«؟ - هل يمتلك الروبوت «إرادة» و«تمييزاً» يميزان نسب الجريمة إليه؟» 2. Does the robot have "will" and "distinction".

قانونياً، محور أساسي لتحميل الشخص المسؤولية الجنائية هو توفر الإرادة الحرة والتمييز: أي أن الفاعل يدرك فعله ويختاره، ويميز بين الحرام والحلال أو بين الإثم وغيره. لكن الروبوت الذكي، رغم تطوره، لا يمتلك إدراكاً شخصياً أو ضميراً قانونياً، ولا يستطيع أن يتحمل تبعات أفعاله بنفس الطريقة التي يتحملها الإنسان. وهنا نقول دراسة عراقية تحليلية: «إذا كان الفعل صادر عن كيان ذكي، فإن السؤال المحوري ليس ما الفعل فحسب، بل من يوجه إرادته أو يتحكم فيه؟» (المصدر ذاته (حسن، 2025)). وعليه، لا يمكن بسهولة القول إن الروبوت «اختار» فعلته بنفسه، أو علم أنها تشكل جريمة، أو «تجنبها» وفق ضمير قانوني مستقل. بعبارة أخرى، الروبوت قد يتصرف تلقائياً أو تلقياً يتعلم، لكن ذلك لا يساوي الإرادة القانونية الكاملة المطلوبة لثبوت الركن المعنوي. وربما يحتاج التشريع العراقي إلى تطوير مفهوم «الإرادة التقنية» أو «التمييز الاصطناعي» إن أردنا تضمين الروبوت ضمن إطار المسؤولية الجنائية.

3. Legal and jurisprudential directions on autonomous liability of the robot

في العراق، رأي الفقه القانوني تجاه مساءلة الروبوت الذكي جنائياً يتوزع إلى عدة اتجاهات:

الاتجاه المعارض: يرى أن الروبوت يبقى مجرد آلة، لا يُمنح شخصية قانونية أو مسؤولية جنائية مستقلة، لأن النصوص لا تقدم منحاً للكيان الذكي من حيث الإرادة أو التمييز. مثلاً، دراسة عن «الشخص المعنوي ومسؤولية الكيانات التقنية» تؤكد أن «الشخص المعنوي وحده يستطيع أن يُسأل جنائياً وفق نصوص المادة 80 من قانون العقوبات العراقي».

الاتجاه المؤيد: يقترح بعض الباحثين إدراج روبوتات ذكية ضمن إطار مسؤولية جنائية بشرط تعديل التشريع، بحيث تُعامل كـ «شخص قانوني رقمي» يتحمل بعض الأخطار والآثار، لكن هذا الاتجاه ما زال في بداياته في الواقع التشريعي العراقي. (انظر: دراسة «المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت - دراسة مقارنة»، جامعة ديالى، 2024).

الاتجاه المختلط (المشترك): يرى أن الحل العملي هو تحميل الإنسان الذي صمم أو استخدم أو تحكّم في الروبوت المسؤولية الجنائية، بينما يُعتبر الروبوت وسيلة تنفيذية أو ظرفاً مساعداً. ومن هذا المنطلق، يُستساغ استناداً إلى نصوص مثل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005، المادة 15 التي تحلّل الشخص الطبيعي المسؤولية عن الجريمة المرتكبة شخصياً أو بواسطة شخص آخر (قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005، المادة 15). وبذلك، تتجه المراجع العراقية إلى أن الإطار الأنسب اليوم هو تحميل الإنسان المسؤولية وليس الروبوت مباشرة، مع تطوير تشريعي لاحق.

وترى الباحثة أن مساءلة الروبوت الذكي جنائياً تواجه تحديين أساسيين: أولاً، تحقق شروط المسؤولية الجنائية التقليدية، خاصة الركن المعنوي، وثانياً، ضرورة إعادة النظر في طبيعة الفاعل الجنائي عند وجود ذكاء اصطناعي مستقل نسبياً. ومع أن الفقه العراقي يبيّن أن التشريع الحالي لا يعترف بالروبوت كفاعل جنائي مستقل، فإن الاتجاه العملي اليوم يميل إلى تحميل الإنسان (مبرمج، مستخدم، مصنع) المسؤولية الجنائية، وترك تطوير التشريعات لمرحلة لاحقة. هذا التنازل يمهّد للانتقال إلى المطلب الثاني في هذا المبحث الذي سيتناول «مسؤولية المبرمج والمصنع والمستخدم عن أفعال الروبوت الذكي».

## المطلب الثاني

## الاتجاهات القانونية المقترحة لتنظيم مسؤولية الروبوت الذكي

– “تحميل المسؤولية لمصمم الروبوت أو المبرمج أو المستخدم” Liability of the designer, programmer, or user.

من الاتجاهات الأساسية في الفقه والقانون العراقي الحديث، أن المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي يقوم بها الروبوت الذكي يجب أن تُحمّل إلى الإنسان الذي قام بتصميمه أو برمجته أو أشرف على تشغيله. الفكرة هنا قائمة على أن الروبوت، رغم قدراته الذكية، لا يمتلك إدراكاً قانونياً أو إرادة مستقلة لتتحقق شروط المسؤولية الجنائية، وبالتالي فإن تحميله المسؤولية مباشرة يخرق أسس العدالة الجنائية.

دراسة عراقية حديثة أشارت إلى أن “المسؤول عن أي ضرر أو جريمة ترتكب بواسطة الروبوت هو الشخص الذي يتحكم به أو يقوم ببرمجته، أو من أعطاه الأوامر، وليس الروبوت ذاته” ((الخداد ورجاء راند عبدالرزاق، “المسؤولية الجنائية الناشئة عن استخدام الروبوتات (الإسالة)”，مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، 2025) ((الخداد، 2025)).

على سبيل المثال، إذا قام مستخدم بإعطاء الروبوت أوامر للقيام بنشاط مالي مشبوه أدى إلى احتيال، فإن المسؤولية القانونية تقع على المستخدم أو المصمم أو المبرمج إذا تبين وجود إهمال أو خلل في البرمجة. وهكذا، يتم الحفاظ على ركن المسؤولية الشخصية الذي يعد من أهم ركائز العدالة الجنائية، ويُطبق مع الحفاظ على العقوبات التقليدية وفق نصوص قانون العقوبات العراقي (المادة 33/1)، قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969).

– “فكرة المسؤولية المشتركة بين الإنسان والآلة” Shared responsibility between human and machine.

التوجه الثاني المقترح هو المسؤولية المشتركة، حيث يشترك الإنسان والروبوت في تحمل النتائج القانونية، لكن مع مراعاة أن الإنسان هو المسؤول النهائي عن أفعاله أو قراراته التي انعكست على سلوك الروبوت. هذا الاتجاه يراعي التطورات التقنية التي تجعل الروبوتات تتصرف أحياناً بطريقة مستقلة نسبياً نتيجة التعلم الذاتي أو التحليل الذكي.

دراسة عراقية حديثة وضحت أن هذا التوجه يوازن بين الحاجة إلى مساهلة الفاعل البشري، وبين عدم تحميل الآلة مسؤولية كاملة. فمثلاً، إذا وقع حادث مروري بسبب قرار تلقائي للروبوت، يمكن تحميل المستخدم الذي أعد البرنامج أو أقر التحديث الأخير جزئياً، بينما يكون الروبوت مجرد أداة مساعدة ((رؤى علي عطية & أشرف رمال، “تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الواردة في الدستور العراقي لسنة 2005: دراسة تحليلية”，مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 2024) ((عطية ورمال، 2024)).

هذا التوجه يعزز مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، ويتيح محاسبة الإنسان وفقاً لمقدار تأثيره على وقوع الضرر، ويجنب المساهلة القانونية المباشرة للروبوت الذي يفقر للوعي أو الإرادة.

– “المقترحات الحديثة لإدراج الشخصية الإلكترونية في القانون” Introduction of electronic personality in law.

أحد المقترحات الأكثر حداثة هو إدراج الشخصية الإلكترونية للروبوت، بحيث يُمنح بعض الحقوق والالتزامات القانونية المحدودة. المقترح يشمل:

1- الاعتراف بالروبوت ككيان قانوني مستقل جزئياً، قادر على تحمل بعض الالتزامات المالية أو التأمينية.

2- إنشاء سجل رسمي للروبوتات الذكية، بما يضمن تقنين استخدامها وفرض معايير الأمان والسلامة.

3- إلزام المبرمج أو المصنع بضمانات تأمينية أو صندوق تعويضات في حالة وقوع أفعال ضارة.

هذا الاقتراح لا يزال محل جدل في العراق، لأنه يحتاج إلى تطوير تشريعي متكامل يتوافق مع مبادئ العدالة الجنائية، خاصة مبدأ المسؤولية الشخصية والتمييز بين الفعل الإجرامي والفعل العارض ((بحث غير منشور، “قانون مسؤولية الإنسان الآلي والتقنيات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي”，جامعة...، 2024) ((المسؤولية...، 2024)).

– “مدى انسجام هذه المقترحات مع مبدأ العدالة الجنائية” Compatibility with the principle of criminal justice.

أي تعديل تشريعي يجب أن يتوافق مع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية: المشروعية، المساواة، المسؤولية الشخصية، والتناسب بين الجريمة والعقوبة. المقترحات التي تركز على تحميل المسؤولية للإنسان أو اعتماد المسؤولية المشتركة تتوافق بشكل أفضل مع هذه المبادئ، لأنها تحافظ على عنصر الفاعل البشري القابل للمساهلة.

على سبيل المثال، مشروع قانون مسؤولية الإنسان الآلي في العراق يشير إلى أن أي عقوبة أو تعويض يجب أن يكون متناسباً مع دور الفاعل البشري، مع تركيز على إجراءات الإثبات، حق الدفاع، وإثبات الإشراف أو الخطأ المستخدم ((أ.د. أحمد كيلان عبدالله & محمد عوني الفت الزنكنه، “المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت/ دراسة مقارنة”，مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 2025) ((عبدالله والزنكنه، 2025)).

– “توصيات تشريعية لضبط استخدام الروبوتات في المستقبل” Legislative recommendations for regulating the use of robots.

1- سن قانون خاص أو تعديل التشريعات الجنائية ليشمل الروبوتات الذكية والذكاء الاصطناعي.

2- إدراج سجل اعتماد للروبوتات الذكية مع شروط تشغيل واضحة ومعايير أمان.

3- إلزام المبرمج أو المصنع بإنشاء صندوق تأمين أو ضمانات مالية لتعويض الأضرار.

4- وضع آليات لإثبات مسؤولية المستخدم أو المبرمج أو المصمم، مع توفير حق الدفاع والإثبات القانوني.

5- تحديث التشريعات الجنائية لتشمل استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة أو كيانات شبيهة مستقلة، مع نصوص قانونية تكييفية.

6- تنظيم برامج تدريب المستخدمين لضمان تشغيل وصيانة الروبوت وفق معايير أمان قانونية وتقنية.

7- دعم البحث العلمي واللجان التشريعية العراقية لوضع توصيات وطنية لضبط الروبوتات الذكية قبل انتشارها بشكل واسع ((الخداد، 2025)؛ (عطية ورمال، 2024)).

– الخاتمة. Conclusion.

لقد سلط هذا البحث الضوء على التحديات القانونية المرتبطة بالروبوتات الذكية في إطار مبدأ العدالة الجنائية، وناقش مدى إمكانية تحميلها المسؤولية الجنائية مقارنة بالإنسان. وقد ركز البحث على تحليل المفاهيم الأساسية للعدالة الجنائية، والخصائص التقنية للروبوتات الذكية، والاتجاهات القانونية المختلفة بشأن مسؤوليتها. وتبين من خلال الدراسة أن التعامل مع الروبوتات الذكية في المجال الجنائي يتطلب موازنة دقيقة بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق والمبادئ القانونية.

النتائج

1. العدالة الجنائية في العراق قائمة على المسؤولية الشخصية ومبدأ التناسب، ما يجعل تحميل الروبوت الذكي المسؤولية الجنائية مباشرة غير ممكن وفق القانون الحالي.

2. الروبوتات الذكية تمتلك قدرات اتخاذ القرار والتعلم الذاتي، لكنها لا تملك إرادة أو وعي قانوني مستقل، ما يضع المسؤولية على المصمم أو المستخدم.

3. ثمة تفاوت في المواقف الفقهية والقانونية بين الدعوة لإقرار مسؤولية مستقلة للروبوت ورفضها، ما يؤكد الحاجة لإطار تشريعي واضح يحدد حدود المسؤولية.

4. التطور السريع للذكاء الاصطناعي يفرض تحديث التشريعات العراقية لتشمل نصوصاً خاصة بتنظيم استخدام الروبوتات وحماية المجتمع من أفعالها دون الإخلال بمبدأ العدالة.

التوصيات

1. تعديل القوانين الجنائية العراقية لتحديد مسؤولية الإنسان عن أفعال الروبوتات الذكية، مع وضع ضوابط واضحة للمصممين والمستخدمين.

2. اعتماد مفهوم المسؤولية المشتركة بين الإنسان والروبوت لضمان عدالة تطبيق العقوبات عند وقوع أفعال مخالفة للقانون.

3. إنشاء لجان متخصصة داخل المؤسسات القانونية لمراقبة استخدام الروبوتات الذكية في القطاعات المختلفة وتقييم المخاطر القانونية.

4. تعزيز البحث العلمي والدراسات الأكاديمية حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي في العراق، لتطوير قاعدة معرفية تدعم تشريعات حديثة.

## المراجع والقوانين العراقية

1. دستور جمهورية العراق، 2005.
  2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.
  3. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.
  4. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 (المادة 47).
  5. قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005.
  6. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (المادة 32).
- المقالات والدراسات المحكمة
1. فهيمة كريم رزيق و أحمد الربيعي، «ضمانات العدالة الجنائية في الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية والوطنية»، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 30، 2016.
  2. مروة طالب محي و خليفة إبراهيم التميمي، «دور السياسة الجنائية في تحقيق العدالة الجنائية»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، مجلد 14، عدد 1، 2025.
  3. جاسم محمد علي، "الروبوت الذكي والمسؤولية القانونية"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد 1، 2023.
  4. مروان عبد اللطيف حسين، "الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية"، مجلة جامعة النهدين للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2024.
  5. بشرى خضير محمد، "المسؤولية الجنائية عن أفعال الأنظمة الذكية"، مجلة الجامعة العراقية للعلوم القانونية، العدد 3، 2024.
  6. روى علي عطية & أشرف رمال، «تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الواردة في الدستور العراقي لسنة 2005: دراسة تحليلية»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 2024.
  7. الخداد، رغداء راند عبدالرزاق، «المسؤولية الجنائية الناشئة عن استخدام الروبوتات (الإنسالة)»، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، 2025.
  8. أحمد كيلان عبدالله & محمد عوني الفت الزكنه، «المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت/ دراسة مقارنة»، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 2025.
  9. رسول أحمد حسن، «المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي»، مجلة كلية القانون – جامعة الكوفة، العدد 61، 2025.
  10. «العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب»، أحمد كيلان عبدالله & م.د. محمد جبار اتويه النصاروي، مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 41، 2019
- المصادر الإلكترونية والإخبارية
1. «القضاء يجرّم استخدام الذكاء الاصطناعي بنية الاحتيال والتشهير والابتزاز»، وكالة الأنباء العراقية، 27 مايو 2025.
  2. «المسؤولية الجنائية في القانون العراقي»، وكالة عمون الإخبارية، 2023/06/06.
- ( – تعريف الروبوت الصناعي. ISO.31. المنظمة الدولية للمعايير )